

أسس التنمية ومحددات القدرة على الإنماء بالدول النامية

ديبش أحمد*

Résumé :

Malgré les efforts déployés par les pays en voie de développement en vue de développer leurs économies ainsi que la variété des théories établies dans ce cadre, les stratégies et les politiques de développement poursuivies, par les pays en questions ces derniers n'ont pas pu dépasser l'état statique et de récession dont souffrent leurs économies sauf certain d'entre eux connus comme pays nouvellement industrialisés.

L'incapacité des pays en voie de développement d'améliorer leurs économies est due à la non capitalisation de leurs ressources économiques en raison de la marginalisation d'éléments que nous avons dénommés les déterminants.

* أستاذ مساعد قسم (أ)، بكلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة
أحمد بوقرة- يومرداس.

ملخص:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من طرف الدول النامية في سبيل إنماء اقتصادياتها وبالرغم من كثرة النظريات التي صيغت في هذا الإطار، وبالرغم من تعدد الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية التي اعتمدت؛ إلا أن كل ذلك لم يجد نفعا ولم يمكن هذه الدول من تجاوز حالة السكون والركود التي تعانيها اقتصادياتها، إلا القليل منها التي تعرف في يومنا بالدول حديثة التصنيع.

عجز الدول النامية عن إنماء اقتصادياتها نرجعه لعدم قدرتها على رسملة مواردها الاقتصادية بسبب تغييبها لمجموع العوامل التي أسمينها بالمحددات، والتي نرى أن عدم الأخذ بها- وفي مفاهيمها الصحيحة، من شأنه أن يبقى هذه الاقتصاديات على حالتها من الركود والسكون، والتخلف بالنسبة للكثير منها.

مقدمة:

تتطلب التنمية الاقتصادية في إطارها العام، توفر مجموعة من العوامل المعروفة لدى الاقتصاديين بعناصر أو عوامل الإنتاج، دون أن يعني توفرها البلوغ الحتمي لأهداف التنمية في مفهومها الشامل، ومرد ذلك أن بلوغ الأهداف المنشودة لا يرتبط حصرا بمدى توفر العناصر سالفة الذكر، بقدر ما يرتبط بقدرة المجتمع على استغلال هذه العناصر وإدارتها بالاتجاه الذي يمتاشي ومتطلبات الإنماء ومحددات القدرة على الدفع باتجاهه.

أولاً: أسس التنمية الاقتصادية:

تتمثل هذه الأسس في عناصر الإنتاج، والمتمثلة أساساً في:

1/ رأس المال والتراكم: يعرف رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج، على أنه مجموع ما أنتج في عمليات إنتاجية سابقة لغرض استخدامه في عمليات إنتاجية لاحقة¹. ويؤكد الاقتصاديون على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما لذلك من علاقة مباشرة بتعزيز قدرة البلد الإنتاجية، ومنه قدرته على تحقيق معدلات النمو العالية واستدامتها. فرأس المال هو وحده الذي يوفر الوسائل اللازمة لدعم التخصص والإنتاج والتبادل للأصول في سوق متسعة. فرأس المال هو مصدر زيادة الإنتاجية، ومن ثم ثروة الأمم².

ينتج تراكم رأس المال عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار يتم استثماره لاحقاً بهدف الرفع في مستوى نمو الدخل والناتج المستقبلي. وهذا على اعتبار أن المؤسسات الإنتاجية، ومعدات الإنتاج وتجهيزاته المختلفة، تزيد من رصيد الدولة من رأس المال المادي الذي يعتبر الأساس الذي يمكن من خلاله التوسع في الإنتاج وتنويع مجالاته. وإذا كانت الدول النامية تدرك كغيرها من الدول المتطورة ومنذ زمن بعيد مدى أهمية تراكم رأس المال ومحوريته الشرطية لبلوغ أهدافها الإنمائية فذلك اعتباراً من علاقته المباشرة بما يسمى رسملة المورد الطبيعي من جهة، ومن قدرته على تنمية

¹ - حازم الببلاوي/ أصول الاقتصاد السياسي/ منشأة المعارف - الإسكندرية/ ص 208.

² - هرنندو دي سوتو/ سر رأس المال - لماذا تنتصر الرأس مالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر/ ترجمة كمال السيد/ مركز الأهرام للترجمة والنشر/ الطبعة الأولى 2002/ ص 209.

الموارد الاقتصادية المتاحة وإضافة موارد جديدة لم تكن موجودة سابقا من جهة ثانية.

2/ السكان ونمو القوى العاملة: يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا أساسيا تقليديا في عملية الإنماء الاقتصادي. فإذا كانت زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، فإن زيادة السكان تعني زيادة القوى الشرائية من خلال زيادة حجم السوق؛ وهي عوامل يجمع الاقتصاديون على أنها محورية في تحقيق التنمية. فبالرغم من اختلاف الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة القائمة ما بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، فإن محورية العنصر البشري في أي تنمية منشودة، تبقى عامل إجماع بين كل الاقتصاديين على اختلاف تياراتهم الفكرية ومذاهبهم الأيديولوجية.

فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد والتطوير والابتكار والإبداع، يعتبر أهم العناصر الإنتاجية، وهذا على اعتبار أنه يمثل مع العنصر الطبيعي العنصرين القاعديين للتنمية أما العناصر الأخرى فتعتبر عناصر مشتقة لا تخلق النمو وإنما تزيد منه، كما لا تخلق التنمية وإنما تزيد في مستوى انتشارها وتوسع في مجالاتها، وفي هذا الإطار يرى تيودور شولتز "أنه لا ثروة أخرى سوى ثروة الإنسان"³. ومرد ذلك أن كافة صور

³ - تيودور شولتز؛ هو رئيس جمعية الاقتصاديين الأمريكيين خلال سبعينات القرن العشرين - بداية من سنة 1960، وحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979 عن أعماله في إدارة الموارد البشرية.

الموارد لها حدودا قصوى من العائد لا يمكن تجاوزها في حين يبقى المورد البشري العنصر الوحيد الذي لا حدود لأفكاره و/ أو طاقاته ومنه لعوائده.

3/ **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية على أنها كل ما يستخدم وما يمكن أن يستخدم من طرف الإنسان في الإنتاج دون أن يكون للإنسان، أي دور في إيجاده ولا قدرة على الزيادة في إجمالي المتاح منه (الموارد الطبيعية هبة الله للإنسان). هذا وتستمد الموارد الطبيعية أهميتها الاقتصادية من كونها تعتبر موضوع النشاط الإنتاجي وقاعدته الأولية، سواء كان ذلك في شكلها الطبيعي - أي في صورتها التي وجدت عليها، أو في شكل من أشكالها المعدلة أو المشتقة.

فبالنظر إلى الارتباط الموجود بين الموارد الطبيعية والنشاط الإنتاجي أو الاقتصادي بصفة عامة، تتجلى محورية هذا العنصر الإنتاجي في أي محاولة أو فعل أو نشاط نهدف من خلاله إلى الارتقاء بالفرد والمجتمع إلى مستويات الإشباع الكامل، أو إلى ما يعرف بالرفاهية الاقتصادية (مرحلة الاستهلاك الوفير وفقا لروستو).

هذا وإن كان من الاقتصاديين من يرى بأن الموارد الطبيعية لا تتمتع بنفس أهمية العناصر الإنتاجية الأخرى ولا بمحوريتهما من حيث القدرة على التأثير باتجاه الإنماء⁴. وإن كنا بدورنا لا ننفي هذا الطرح بل ندعمه، وتبريرنا أن تقسيم العمل والتخصص، وإن كانا يقومان في أولى مراحلهما على المورد الطبيعي ووفرته النسبية، فإن مستوى التقدم الاقتصادي

⁴ - مدحت القرشي/ التنمية الاقتصادية - نظريات، سياسات وموضوعات/ دار وائل للنشر - عمان الأردن، الطبعة الأولى 2007/ ص 140

ومستويات التوسع في الإنتاج والتقدم المستحدث في تقنياته، سرعان ما يصبح مع زيادة هذه التطورات وتقدمها أكثر أهمية وأبلغ تأثيرا مقارنة بالعامل الطبيعي الذي يتراجع تأثيره في ذلك بتناسب عكسي مع مستوى التقدم والتطور الاقتصادي الحاصل وصولا إلى مستوى معين ينعدم عنده. إلا أننا ورغم تأييدنا للطرح أعلاه، نؤكد على أهمية هذا العنصر الإنتاجي ومحوريته كأساس من أسس الإنماء، حتى وإن كان ذلك في مراحله الأولى فقط⁵.

4/ التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: يعتبر الأساس التكنولوجي وفقا لمعظم الاقتصاديين، أكثر العناصر الإنتاجية أهمية وأكثرها تأثيرا باتجاه الإنماء، ذلك أنه يؤثر على النشاط الإنتاجي تأثيرا مزدوجا، فمن جهة يؤثر بوصفه عنصرا إنتاجيا يولد بدخوله في العملية الإنتاجية مردودا كغيره من عناصر الإنتاج الأخرى؛ ومن جهة ثانية يؤثر من خلال رفعه لمردودية العناصر الإنتاجية الأخرى التي مزج بها خلال العملية الإنتاجية (شكل معها توليفة إنتاجية). أي أن تأثيره يظهر في شكل زيادة عدد الوحدات المنتجة من جهة. ومن جهة ثانية في شكل تراجع أو تدني تكاليف العملية الإنتاجية ومنه زيادة قيمة الدخل المحقق.

⁵ - نرى بأن كل مرحلة من مراحل التنمية (أنظر نظرية مراحل النمو لروستو) تستحدث عناصر إنماء بديلة تتماشى وطبيعة المرحلة، تستبدلها محل عناصر أخرى اعتمدت في مرحلة الانطلاق، أو في أي مرحلة سبقت مرحلة موضوع الكلام.

هذا وإذا كانت التكنولوجيا تشير إلى الاستخدام الأمثل للمعرفة العلمية وتطبيقاتها وتطويعها لخدمة الإنسان ورفاهيته⁶، سواء كان ذلك في شكل تجهيزات ومعدات إنتاج، أو في شكل نظم وأساليب إدارة وتسيير... الخ. فهذا معناه أن للتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي علاقة مباشرة ووطيدة بالتنمية في مفهومها الشامل، فإذا كانت التنمية تعني الارتقاء بالإنسان في مجالات حياته المختلفة من خلال تمكينه من مختلف وسائل الإشباع مادية كانت أم غير مادية، عند أقل ما يمكن من تكلفة وجهد. أو بمفهوم آخر تمكينه وفي أقصى حدود الممكن من الاستفادة من خدمات ما هو متاح من موارد اقتصادية في بيئته المحلية و/أو الدولية؛ فإن التكنولوجيا بموجب ذلك، وباعتبارها توليفة معقدة من التقنيات الإنتاجية المستحدثة من طرف الإنسان والمولدة من تراكم معارفه وتجاربه العلمية والعملية، تصبح بالنتيجة أهم ما يمكن أن يعتمد كأساس لتحقيق غاية الفرد والمجتمع في بلوغ التنمية المنشودة في مفهومها الشامل.

ثانياً: محددات القدرة على الإنماء:

أشرنا في العنصر أعلاه إلى بعض عوامل الإنتاج، المتداولة أو المعروفة في الأوساط الاقتصادية كأسس التنمية الاقتصادية. إلا أنه ومثلما أشرنا في مقدمة هذا المقال، فإنه وإن كان من غير الممكن ولا من المنطق الكلام عن تنمية اقتصادية في غياب هذه العناصر أو أكثرها؛ فإن توفرها بالمقابل لا يعني بالضرورة أو بالنتيجة تحقق ما يسعى إليه المجتمع من أهداف إنمائية،

⁶ - صلاح عبد المحسن عجاج/ ما التكنولوجيا/ www.salahagag.jeeran.com

وذلك اعتباراً من أن التنمية الاقتصادية كظاهرة، يتوقف تحققها على مدى قدرة المجتمع على استغلال المتاحة لديه من موارد اقتصادية⁷، وعلى قدرته على استخدامها وإدارتها بالاتجاه الذي يخدم تحقق ذلك الهدف أكثر من توقفها على كمية أو حجم المتوفر منها لهذا المجتمع أو ذاك.

معني ذلك أن تحقيق التنمية، لا يرتبط حصراً بمجموع ما يعرف بأسس التنمية، بقدر ما يرتبط بمجموعة من العوامل الأخرى التي أسميناها بمحددات القدرة على الإنماء، والتي نحددها وفقاً لتصورنا في العوامل التالية:

1/ **الفهم الصحيح لرأس المال:** في دراسته لأسباب عجز الدول النامية عن إنماء اقتصادياتها يؤكد "هرنندو دي سوتو" رئيس معهد الحرية والديمقراطية في بيرو، أن أهم تلك الأسباب يتمثل في النظرة الخاطئة لهذه الدول إلى رأس المال، ومنه إلى الآلية التي يمكن من خلالها جعل الشيء رأسمالاً محركاً للإنماء الاقتصادي.

فبالرغم من أن موضوع رأس المال استهوى الكثير من المفكرين الاقتصاديين طوال الثلاثة قرون الماضية، إلا أنه ما يزال إلى يومنا غير واضح ولا مفهوم لدى الكثير من ممارسي الاقتصاد ورجالاته في الكثير من الدول. فرأس المال وإن كان الكل يجمع على أنه أهم مكونات التقدم الاقتصادي الغربي وأنه أهم ما يمكن أن تقوم عليه عمليات الإنماء بالدول

⁷ - يأتي على رأس هذه الموارد، مجموع العناصر التي أسميناها بأسس التنمية الاقتصادية.

النامية من أسس، وأنه أهم محدد لمدى قدرتها على ذلك، إلا أن الكثيرين بمقابل ذلك لا يدركون بعده الحقيقي، كيف ينتج وكيف يرتبط بالنقود. يقول هرنندو دي سوتو، أن كشف سر رأس المال يتطلب العودة إلى أصل الكلمة. ففي اللغة اللاتينية في العصور الوسطى، كانت كلمة رأس المال تدل على رأس من الماشية أو غيرها من الثروة الحيوانية، والتي كانت تتميز بأنها ثروة منقولة يسهل عدها وقياسها، كما أنها وهو الأهم، كانت تتميز بإمكانية الحصول منها على ثروة إضافية، بتشغيل صناعات أخرى على منتجاتها من الألبان واللحوم والجلود والصوف والوقود، زيادة على قدرتها على إعادة إنتاج نفسها. وهكذا اكتسب رأس المال الخاصيتين أووظيفتين، الاستثناء بالبعد المادي للأصل (الثروة الحيوانية) والقدرة على توليد قيمة مضافة منه.

لقد كان كبار علماء الاقتصاد من آدم سميث إلى كارل ماركس، يعتقدون أن رأس المال هو الذي يزود الاقتصاد بالقوة المحركة، فبالنسبة لأدم سميث كان التخصيص الاقتصادي المترتب على تقسيم العمل هو مصدر الإنتاجية المتزايدة، ومن ثم تتكون ثروة الأمم، وكان رأس المال هو الذي جعل التخصيص والتبادل أمرا ممكنا، وقد حدده باعتباره رصيد الأصول المتراكمة لغرض الإنتاج الذي يمكن تداوله، وهو ما وافقه كارل ماركس

فيه⁸، مضيفا إلى ذلك أن الثروة التي تنتجها الرأسمالية تنبدي في السلع الأساسية⁹.

لقد أكد سميث على نقطة تعتبر الجوهر الأساسي لرأس المال، مفادها أنه ولكي تصبح الأصول المتراكمة رأسمال منتج، وتحرك إنتاجا إضافيا، فإن ذلك يتطلب تحديدها وتثبيتها، محذرا من أن العمل المستثمر في إنتاج الأصول، لن يترك أي أثر أو قيمة ما لم يتم تثبيته وتحديده على نحو صحيح. فرأس المال ليس هو الرصيد المتراكم من الأصول، وإنما الطاقة أو القدرة التي تحوزها أو تتمتع بها تلك الأصول في خلق وبعث نشاط إنتاجي جديد، وبما أن هذه الطاقة تعتبر مجردة، فإن بعثها يتطلب أولا تثبيتها وتحديدها في شكل ملموس. وهذا على اعتبار أن طبيعة رأس المال ليست مادية على الدوام إذ ليست المادة من تشكل رأس المال، وإنما قيمة

⁸ - حسب كارل ماركس فإن تحول مبلغ من المال إلى وسائل للإنتاج وقوة عمل، وهو الحركة الأولى للقيمة المخصصة للعمل بمثابة رأس مال، إنما يحدث في السوق، في دائرة الرواج. وأن حركة تطور الإنتاج، أي المرحلة الثانية للحركة، تنتهي منذ أن تتحول وسائل الإنتاج إلى بضائع تتجاوز قيمتها قيمة عناصرها التي تتكون منها، أو تتضمن قيمة زائدة، علاوة على رأس المال المسلف. وعندئذ ينبغي للبضائع أن تطرح في دائرة الرواج ويجب بيعها وتحقيق قيمتها بعملة، ثم تحويل هذا المال مجددا إلى رأس مال، وهكذا دواليك. وهذه الحركة الدائرية عبر هذه المراحل المتعاقبة هي التي تشكل رواج رأس المال - إن أول شرط من شروط التراكم، هو أن يكون الرأس مالي قد نجح في بيع بضائعه، وفي أن يحول مجددا الجزء الأكبر من المال المحصل على هذا النحو إلى رأس مال.

⁹ - كارل ماركس/ رأس المال - نقد الاقتصاد السياسي / المجلد الثالث - القسم السابع

تراكم رأس المال / ص 807

هذه المادة. فرأس المال كقيمة يبقى دائما مستمرا غير قابل للفناء، حيث تنفصل تلك القيمة عن المنتج الذي يخلقها وتصبح كمية مجردة وغير مادية يحوزها من ينتجها أو يحددها ويثبتها في شكل من أشكال التثبيت المختلفة¹⁰.

هذا المفهوم الأساسي لرأس المال ضاع مع الزمن، حيث أصبح وقتنا الحاضر يعرف خلطا كبيرا ما بين رأس المال والنقود، التي لا تعدو أن تكون واحدة من مجموع الأدوات الدالة عليه دون أن تكون هي من تحدثه أو تثبته، فالنقود تسهل المعاملات وتنشط التبادل، لكنها ليست القناة التي من خلالها يتم خلق الإنتاج الإضافي¹¹. ونورد هنا مقولة لأدم سميث مفادها أن "...النقود يمكن مقارنتها بالطريق السريع الذي بالرغم من أن مختلف المنتجات تنقل وتوزع من خلاله، إلا أنه لا ينتج أي مقدار من أي منها". أي

¹⁰ - بحسب جورج سوروس؛ فإن رؤى ماركس لرأس المال، هي عادة أكثر دقة من رؤى آدم سميث. فقد فهم ماركس بوضوح أن النقود والسلع في حد ذاتها ليستا برأس مال بدرجة اكبر من وسائل الإنتاج وعيش الكفاف. وأنهما يرومان التحول لرأس مال. كما أدرك أن الأصول إذا أمكن تحويلها إلى سلع وجعلها تتفاعل في الأسواق فإنها يمكن أن تعبر عن القيم التي تخفى عن الإدراك ولكن يمكن الإمساك بها لإنتاج الربح. لقد كانت الملكية بالنسبة لماركس يقول سوروس، قضية مهمة؛ لأنه كان من الواضح لديه أن من يستحوذون على الأصول يحصلون على ما يزيد كثيرا على خصائصها المادية. لكنه عاش في زمن ربما كان لا يزال مبكرا فيه وضوح كيف أن الملكية الرسمية يمكنها من خلال التمثيل (التمليك) أن تجعل نفس تلك الموارد تقوم بوظائف إضافية وتنتج فائض القيمة.

¹¹ - هرنندو دي سوتو/ سر رأس المال - لماذا تنتصر الرأس مالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر/ ترجمة كمال السيد/ مركز الأهرام للترجمة والنشر/ الطبعة الأولى

أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة للنقود، إلا أنها لا يمكن أن تثبت وتحدد بأي طريقة كانت الطاقة المجردة لأي أصل بغرض تحويله إلى رأسمال. وهو بالفعل ما ينطبق على الدول النامية التي على الرغم من أنها أغرقت إن صح التعبير اقتصادياتها بالتضخم من خلال الإصدار النقدي، إلا أنها لم تتمكن من توليد إلا القليل جدا من رأس المال.

2/ التمليك ورسملة المورد الاقتصادي: تتمثل المشكلة الأساسية التي تحول دون قدرة البلدان النامية عن إنماء اقتصادياتها، في عجزها عن إنتاج رأس المال، هذا الأخير الذي وبالرغم من النشاط الكبير والطاقات الهائلة التي تتمتع بها شعوب هذه البلدان، إلا أنها تبقى عاجزة عن إنتاجه لنفسها. فمشكلة البلدان النامية لا تتمثل في افتقارها إلى الموارد الاقتصادية أو إلى منظمي المشروعات بل العكس، فهي تعرف وفرة كبيرة في الجانبين. فلا يمكنك أن تتجول في سوق في الشرق الأوسط أو في قرية في أمريكا اللاتينية، أو تركب سيارة أجرة في موسكو دون أن يحاول شخص أن يبرم صفقة معك. فساكن هذه البلدان يملكون قدرة مذهلة على اعتصار الريح من اللاشيء¹². لقد قدرت حيازات فقراء هذه الدول من العقارات فقط (لا يملكونها بشكل قانوني) بما قيمته 9.3 تريليون دولار أمريكي، وهي قيمة تمثل ضعف إجمالي عرض النقود المتداولة في الولايات المتحدة، وتساوي تقريبا القيمة الإجمالية لكل الشركات المسجلة في البورصات الرئيسية في أكثر عشرين بلدا متقدما في العالم وتزيد عن عشرين " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل بلدان العالم الثالث والبلدان النامية

¹² - هرندو دي سوتو/ مرجع سبق ذكره/ ص 05

السابقة في السنوات العشر بعد سنة 1989. كما أن مدخراتهم فاقت بأربعين مرة قيمة المعونات الأجنبية التي تم تلقيها في كافة أنحاء العالم منذ 1945¹³.

إن ما تفتقر إليه البلدان النامية، ليس الموارد الاقتصادية، وإنما القدرة على الوصول إلى الآلية التي يمكن من خلالها رسملة هذه الموارد وجعلها قادرة على الإنتاج، وعلى توليد قيم مضافة، فهذه الدول تتوفر على موارد اقتصادية هائلة، كما أن الأفراد بها يحوزون أصولا معتبرة القيمة، إلا أنهم يحتفظون بها بشكل غير سليم، وعليه وبما أن حقوقهم فيما يحوزونه غير موثقة، فإنه يصبح من غير الممكن تحويل تلك الأصول إلى رأسمال. في حين تجد في الغرب أن كل قطعة أرض، وكل بناية أو أي أصل مهما كان، تجده ممثلا بوثيقة ملكية تشكل دليلا مرئيا على عملية مستترة شاسعة تربط كل هذه الأصول بباقي الاقتصاد، بفضل هذه العملية التمثيلية المستترة التي لا تتوفر بالبلدان النامية، يقول هرنندو دي سوتو، تكتسب الأصول والموارد الاقتصادية في مجملها حياة غير مرئية موازية إلى جانب وجودها المادي.

فالدول النامية وعلى الرغم من القيم الكبيرة من المساعدات الإنمائية (مساعدات لتمويل التنمية) التي كانت ولا زالت تحصل عليها

¹³ - نفس المرجع أعلاه/ ص 35.

(78 مليار دولار أمريكي سنة 2004)¹⁴، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ أهدافها الإنمائية المنشودة، وبقي أثر هذه المساعدات جد محدود¹⁵. وهو ما يعني أن الدول النامية تحتاج إلى ما هو أهم من المساعدات الإنمائية. فهي بحسب تقديرنا بحاجة إلى المساعدة على إيجاد ما يمكنها من رسملة مواردها الاقتصادية، من خلال إيجاد الأطر القانونية التي يتم من خلالها إتمام إجراءات التمليك وتوثيق حيازات الأفراد الطبيعيين والمعنويين بوثائق رسمية يمكن من خلالها إعطاء روح اقتصادية حقيقية لما يحوزونه من أصول.

في هذا الإطار يقول "جيرالد أودريسكول" إن أكثر ما ينفع البلدان الأقل نموا هو التركيز على إقامة وحماية الملكية الفردية، ومع ذلك فإن معظم ما تقدمه الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي موجه نحو أهداف أخرى، إن حماية الملكية وتمكين الأشخاص من ممارسة ومتابعة ما يصب في مصلحتهم الذاتية وفتح المجال أمام مبادراتهم الفردية، تعتبر أهم

¹⁴ - بلغت قيمة هذه المعونات على سبيل الذكر لا الحصر سنة 2004، ما قيمته 78 مليار دولار أمريكي، وهي قيمة تمثل فقط ما نسبته 0.25 % من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة (كان يفترض أن تكون في مستوى 0.7 %)، وهو من ثلثي ما كانت عليه في بداية الثمانينات، ونصف ما كانت عليه في السبعينات.
الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية للعام 2005/ ص.

¹⁵ - الأمم المتحدة - الجمعية العامة/ تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم 2005/ ص144

العناصر الدافعة باتجاه الإنماء الاقتصادي والضامنة له¹⁶. ويضيف نفس المفكر، أن أهمية التمليك تنبع من كونها تتيح للأفراد فرصة الاستخدام الكامل والأمتل لما يملكون. أي أنها تزودهم بالقدرة على نقل و/أو تغيير و/أو تبادل ما يحوزون أو يملكون وفق ما يرون أنه الأمتل والأنسب. ولذلك فكلما اتسعت عمليات التمليك كلما زاد تخصيص واستخدام الأفراد لما يحوزون، والمجتمع لما لديه من موارد بشكل أكثر فاعلية وكفاءة، ومنه زيادة قدرة المجتمع على الإنماء، وزيادة فرص بلوغه أهدافه الإنمائية المنشودة.

أما هرنندو دي سوتو، فيذهب إلى أبعد من ذلك بقوله "إن الفارق بين الأمم المتقدمة وباقي العالم في يومنا، هو الفارق بين البلدان التي تنتشر فيها الملكية الرسمية والبلدان التي تنقسم فيها الطبقات إلى من يستطيعون تثبيت حقوق الملكية وإنتاج رأس المال ومن لا يستطيعون ذلك"¹⁷. ويضيف؛ أن عدم توافر هذه الأنواع الأساسية من الوصف والتمثيل هو الذي يفسر السبب في أن البلدان التي استوعبت التكنولوجيات الحديثة واستخدمتها، وطوعت كل الاختراعات الغربية الأخرى لم تتمكن من رسملة مواردها الاقتصادية، ولم تتمكن من إنتاج ما يكفي من رأس المال لإنماء اقتصادياتها، بالرغم من الكم الهائل من الموارد الاقتصادية المتاحة لمعظمها، وبالرغم من القدرات الفائقة التي يتوفر عليها سكانها.

¹⁶ - جيرالد أودريسكول/ حقوق الملكية: مفتاح التنمية الاقتصادية/ مصباح الحرية/

17/03/2008 /www.misbahalhurriyya.org/297/32 ص08.

¹⁷ - هرنندو دي سوتو/ مرجع سبق ذكره/ ص212

3/ الحرية الاقتصادية: تتولد أهمية الحرية الاقتصادية، من كونها توسع تشكيلة ومجالات الخيار المتاحة أمام الأفراد كمنتجين ومستهلكين في نفس الوقت، ومنه الاستخدام الأمثل للموارد سواء تعلق الأمر بالاستخدام الاستهلاكي لها، أو باستخدامها في الإنتاج والاستثمار. زيادة على ذلك وباعتبارها شكلا من أشكال الحرية- الحرية السياسية، والحرية المدنية- فإنها، أي الحرية الاقتصادية وزيادة على أثرها الاقتصادي الإنمائي، فإنها تعتبر السند والأساس الأقوى لقيام الحريات الأخرى خاصة في ظل المفاهيم الحديثة للتنمية.

يشير تقرير الحرية الاقتصادية في العالم لسنة 2006، إلى أن الأمم المتحدة طالبت بتقديم المزيد من المساعدات الخارجية لإخراج البلدان النامية من الفقر¹⁸. وتقوم خلفية هذه الدعوة على أن زيادة المساعدات أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية للألفية للأمم المتحدة، والتي تتضمن؛ زيادة النمو، توفير التعليم، تخفيض مستوى الفقر... وغيرها. إلا أنه ووفقا لما نرى به، فإن الطلب على المساعدات الخارجية يتم نموجيا في غياب أي دليل تجريبي بأنه يؤدي إلى تحقيق إنماء الدول المتلقية، وقد يكون سؤالنا مبررا عما إذا كانت هناك أساليب أفضل للمجتمع الدولي من أجل تقليل الفقر وإنماء الدول النامية، فرغم أن الحرية الاقتصادية تبدو حقيقة راسخة كطريقة للرخاء الاقتصادي والإنماء، إلا أن بعض منظري التنمية عبر العالم يحاولون التأكيد دوما على أن إشكالية الدول النامية هي إشكالية فقر

¹⁸ - أنظر تقرير التنمية البشرية للعام 2005/ الفصل الثالث- المعونة في القرن الواحد والعشرين.

وأن اقتصادياتها عالقة في ما يسمونه بمصيدة الفقر أو الحلقة المفرغة للفقر. وحتى من يقولون أو يقرون بغير ذلك، فأطروحاتهم غالبا كان يشوبها الكثير من المغالطة¹⁹. وبذلك تبقى الدول النامية بحسب أطروحاتهم دولا فقيرة لا يلزمها غير الوفرة المالية وما تشرف على توزيعه الأمم المتحدة من مساعدات المانحين، دون أن يكون لأوضاع اقتصادياتها أيا من الحلول أو الأطروحات البديلة الأخرى التي قد تكون أنجع.

وإذا كنا نؤكد هنا على الأهمية القصوى والدور البالغ للحرية الاقتصادية في علاقتها بإنماء اقتصاديات البلدان وتحريرها من التخلف، فإننا لا نقدم جديدا. فالفكرة القائلة بأن الحرية الاقتصادية أو الحرية الفردية تنتج تقدما أفضل من تخطيط الدولة تعتبر فكرة قديمة، وهي جزء من تقليد فكري قديم يعارض فكرة التخطيط المركزي أو التخطيط من الأعلى إلى الأسفل، ويدعو إلى البحث عن حلول تنطلق من القاعدة إلى القمة.

¹⁹ - يقول جوزيف استغلنز، مؤكدا لهذا الطرح، في كلامه عن طبيعة ما كان يصاغ ويقدم كحلول لمشكلات الاقتصاديات النامية؛ يقول "...غير أنني اكتشفت بعد انتقالي إلى الحقل الدولي، أن اتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي كان يستند إلى خليط غريب من الايدولوجيا والاقتصاد الرديء وإلى عقيدة جامدة تكاد لا تستر المصالح الخاصة التي ورائها. عندما تنشأ الأزمات كان صندوق النقد الدولي يصف حولا وحيدة النمط ولى زمانها وغير مناسبة، دون أن يأخذ في الاعتبار ما يمكن أن يكون تأثيرها على سكان البلدان التي يطلب منها أن تطبقها. ونادرا ما لاحظت قيام نقاشات وتحليل متزنة حول مفاعيل توجهات أخرى ممكنة. جوزيف استغلنز/ ضحايا العولمة - ترجمة لبنى الريدى/ سلسلة الفكر - مكتبة الأسرة 2007/ ص17.

بالرجوع إلى التاريخ، واستقراء وقائعه فيما يخص الفرق بين الأداء الاقتصادي الحر والأداء الاقتصادي المركزي، يظهر جليا وبالرغم من الرواج الكبير الذي لاقته أطروحات التوجه المركزي خلال الفترة مابين أربعينيات وسبعينيات القرن العشرين، الانحصار والتراجع الكبيرين للذان عرفتهما هذه الأطروحات، أمام الانتشار والرواج الكبيرين للأفكار والممارسات والأنشطة القائمة على حرية التملك والمبادرات الفردية والحرية الاقتصادية في العموم.

لقد كتب "كوبيشيف" وهو طالب بالمرحلة الثانوية يقول "نحن الآن في سنة 1971؛ الشيوعية الشيوعية تعني وفرة من الخيرات المادية والثقافية... كل وسائل المواصلات في المدينة تدار بالكهرباء وكل المشروعات الضارة قد نقلت إلى خارج المدينة... إننا نعيش على سطح القمر ونمشي بين شجيرات الأزهار وأشجار الفاكهة... فكم من السنين يا ترى لبثناها ونحن نأكل الأناناس على سطح القمر؟ حبذا لو أتى يوم نأكل فيه كفايتنا من الطماطم هنا على ظهر الأرض"²⁰. كلمات هذا الطالب الثانوي، وإن دلت على شيء فإنما تدل على مدى دقة الوعي بالحقيقة والواقع، وبمدي الإدراك الكبير للأفراد والشعوب بمختلف الدول التي استولت على الجزء الكبير من حقوقهم وحررياتهم (الحريات الاقتصادية - حرية المبادرة وحرية الإنتاج والاستهلاك)، وحاولت من خلال أطروحاتها وأنظمتها الاقتصادية المدارة مركزيا أن تصور أو تصنع حولهم هالة من التطور الاقتصادي والإنماء

²⁰ - فرانسيس فوكوياما/ نهاية التاريخ وخاتم البشر - ترجمة حسين احمد أمين/ مركز الأهرام للترجمة والنشر/ الطبعة الأولى 1993/ ص37.

الافتراضي لا غير، دون أن يكون لذلك ما يجسده على أرض الواقع أو على سطح الأرض حسب تعبير كويبيشيف.

أما التطور الحقيقي لا الافتراضي، فهو ذلك الذي عرفته ولا زالت تعيشه، وستعيشه مستقبلا دول جنوب شرق آسيا منذ الحرب العالمية الثانية. لقد كان معنى نجاحها أنه حتى الدول الفقيرة التي لا تملك من الموارد غير العمل الجاد لسكانها يمكنها أن تستفيد من مزايا الحرية الاقتصادية وأن تخلق لنفسها قدرا من الثروات الجديدة التي لم تكن لتتاح لها لولا طبيعة ما اعتمدته من تنظيم قائم أساسا على الحرية الاقتصادية لا غير.

وإذ نرى بأهمية الحرية ومحوريتها كعامل من العوامل المحددة للقدرة على الإنماء؛ وهو ما يؤكدته الكثير من علماء الاقتصاد²¹، فإن ذلك متولد أساسا من مجموع ما لهذه الحرية من مزايا والتي نورد بعضها على سبيل الذكر لا الخصر فيما يلي²²:

- ترعى الحرية الاقتصادية المنافسة ومحاولات متعددة للتوصل إلى الأشياء التي تنجح وتقتلع حالات الفشل العديدة، بحيث يصبح الاقتصاد بعد

²¹ - يقول ملتن فريدمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976؛ "الذي نحن بحاجة إليه كي نحقق نموا اقتصاديا مستقرا هو تقليل تدخل الدولة، وفتحها المجال أوسع أمام الأفراد لاستعمال أو استغلال ما يحوزون من ثروات". ملتن فريدمان/ الرأس مالية والحرية/ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع/ الطبعة الأولى: أي النار 1426 ميلادية/ ص63.

²² - وليام إيسترلي/ الحرية مقابل الجماعية في المساعدات الخارجية/ الحرية الاقتصادية في العالم التقرير السنوي 2006/ الفصل الثاني/ ص65.

فترة، مكونا بصورة رئيسية من نجاحات كبيرة وهذا ما يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة؛

- توفر الحرية الاقتصادية الأسواق التي تشكل أجهزة تغذية رجعية ضخمة لمعرفة ما الذي ينجح وما الذي يفشل، أما التخطيط المركزي فيفتقر لهذا النوع من التغذية؛

- الحرية الاقتصادية تعيد بقوة تخصيص الموارد بعيدا عما هو فاشل وباتجاه ما هو ناجح، أما التخطيط المركزي ببيروقراطيته، فيقوم على فلسفة ترفض إعادة التخصيص؛

- تجعل الحرية الاقتصادية من الممكن زيادة مستوى نجاح نشاط معين بسرعة كبيرة وحجم ضخم. حيث تخصص الأسواق المالية الأموال اللازمة لتمويل التوسع في العمل، كما يسمح الهيكل التنظيمي للشركة بإعادة تشكيل ذات النشاط الذي نجح على مستوى صغير ليعمل على مستوى أكبر بكثير. فالأسواق والمؤسسات المالية تحتاج إلى الحرية الاقتصادية لتعمل جيدا، أما البيروقراطية التخطيط المركزي فغالبا ما تعرقل هذا النوع من التوسع في النشاط؛

- الحرية الاقتصادية تجعل من الممكن إبرام عقود شديدة التعقيد تتيح للأفراد والشركات التعامل مع حالات عدم التأكد من بعض الجوانب. ففي ظل ندرة حالات النجاح واحتمالات الفشل لا يقوم الأفراد والشركات على رهانات إلا إذا كانوا يتوقعون صفقة كبيرة لكي تكون لديهم قدرة على تنويع المخاطر وحماية أنفسهم من عواقب فشل كبير؛

المسؤولية المحدودة للمؤسسات وقوانين الإفلاس والأسواق المالية كلها عوامل تساعد على تحقيق هذه المهمات في عالم تشكله الحرية الاقتصادية.

4/ الاستثمار في رأس المال البشري: من بين أهم العوامل التي تعيق الدول النامية في بلوغ أهدافها الإنمائية، إهمالها للمورد البشري، وعدم التعاطي معه كعامل محوري ارتكازي في كل ما يمكن أن يعتمد من سياسات أو استراتيجيات لغرض ذلك.

فالمورد البشري، وإن كان معظم الاقتصاديين قد أجمعوا على دوره البالغ الأهمية في العملية الاقتصادية، مؤكدين على أنه يعتبر رأسمال مثله مثل باقي الأصول الاقتصادية الأخرى التي قد تحوزها أي مؤسسة اقتصادية أو أي مجتمع، منذ ما يزيد تقريبا عن الثلاثة قرون²³، ظلت ومازالت الدول النامية تتعاطى معه - مع المورد البشري - على أنه من قبيل المعطيات، وأن عرضه غير محدود أي كبير المرونة. وبذلك فإنه لا يشكل قيда على عمليات الإنماء بها.

²³ - أكد آدم سميث على أن رأس المال البشري ثروة قومية. وإن تخصيص نفقات معينة للتعليم سيؤدي إلى تكوين نوع خاص من رأس المال أسماه برأس المال الدائم المتمثل في المعرفة والتعليم؛ وستكون هذه الثروة ملكا خاصا للأفراد وثروة عامة للمجتمع. إذ أن الأموال العامة الموجهة للتعليم ستسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة.

أما ألفريد مارشال، فيقول إن الحكمة من صرف الأموال العامة والخاصة على التعليم يجب ألا تقاس بالفوائد المباشرة فقط، فالتعليم مربح كمجرد استثمار يهدف إلى إعطاء الجماهير فرصا كبيرة للبدأ بتحرير طاقاتهم الكامنة. مشيرا إلى أن ثمة ضرب من ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر. * / عبد الرحمان يسري/ تطور الفكر الاقتصادي/ دار الجامعات المصرية/ ص ص 196- 202.

لقد أكد تيودور شولتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979²⁴، على ضرورة تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال، إلى الاهتمام بتلك المكونات الأقل مادية المتمثلة في رأس المال البشري، مشيراً إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعارف الفرد شكلاً من أشكال رأس المال الذي يمكن ويستوجب الاستثمار فيه. وفي محاولة منه لتبرير طرحه هذا يشير شولتز، إلى أن هذا النوع من الاستثمار قد حقق معدلات نمو أكبر وأسرع في الاقتصاديات الغربية مقارنة بما حققه رأس المال المادي. ومن هنا يرى أن رأس المال البشري والاستثمار فيه يعد من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي، ومن أهم الأسس المحددة لمدى قدرة المجتمعات على الإنماء²⁵.

لقد بنا شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فرضيات أساسية هي:²⁶

²⁴ - نال هذه الجائزة عن نظريته في رأس المال البشري، وأبحاثه التي ارتبطت بها، والتي أحدثت من خلالها تحولا كبيرا في المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال خمسينات وستينات القرن العشرين.

²⁵ - راوية حسن/ مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية/ الدار الجامعية 2001- 2002 / الصفحة 65.

²⁶ - راوية حسن/ مرجع سبق ذكره/ ص 66.

- أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري²⁷؛
- يمكن تفسير اختلاف مستويات الإيرادات، وفقا للاختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد؛
- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي؛

يؤكد البنك العالمي أطروحات شولتز من خلال ما قام به من دراسات في هذا الإطار، والتي توصل من خلالها إلى أن تطوير رأس المال البشري له انعكاسات بالغة الأهمية على النمو الاقتصادي، وذلك أن هناك سببا للاعتقاد بأن العلاقة ذات اتجاهين، وأن التعليم والنمو يدعم كل منهما الآخر، فمن جهة تستطيع الاقتصاديات النامية زيادة تخصيص الموارد لتطوير التعليم والصحة ومستويات التغذية وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية الأخرى، ومن جهة ثانية يؤدي الاستثمار في المورد البشري إلى تسريع النمو، ومنه الإنماء²⁸.

هذه الأطروحات، وإن كانت قد أحدثت تحولا فكريا كبيرا دفع بالدول المتقدمة خلال ستينيات القرن العشرين إلى إعادة توجيه نماذج النمو

²⁷ - أنظر؛ روبرت صولوا/ نظرية النمو (جائزة نوبل للاقتصاد 1987) - ترجمة ليلي عبود/ المنظمة العربية للترجمة- بيروت لبنان/ الطبعة الأولى 2003/ الفصل الثاني والفصل الثامن.

²⁸ - مالكوم جيلز - مايكل رومر - دوايت بيركنز و دونالد سنودجراس/ اقتصاديات التنمية/ تعريب طه عبد اله منصور وعبد العظيم مصطفى/ دار المريخ للنشر- الرياض، المملكة العربية السعودية 1995/ ص 360.

الاقتصادي المعتمدة بها، باتجاه التركيز على أهمية الاستثمار في المورد البشري بإعطاء الأولوية للتعليم والتدريب، والاهتمام بالأدوات والسياسات التي من شأنها رفع طاقات العنصر البشري الإنتاجية وتجديدها وتطويرها. إلا أن الدول النامية لم تعر ذلك الاهتمام الكافي، حيث ظل توجهها الإنمائي وإلى يومنا، منصبا على نماذج إنماء ترتكز أساسا على الاستثمار المادي وعلى السياسات المرتبطة بمراكمته والتوسع فيه.

هذا الواقع؛ أي واقع الاستثمار البشري بالدول النامية، تؤكد المعطيات الإحصائية الخاصة بما ينفق على التعليم والتكوين²⁹ وعلى أنشطة البحث والتطوير بهذه الدول، مقارنة بما تخصصه الدول الغربية أو المتقدمة على الخصوص لنفس الغرض، فقد أورد تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لسنة 2005 الصادر عن الأمم المتحدة بأنه "لا تزال توجد فروق كبيرة في مجال التعليم في العالم، فرغم أن عدد البلدان النامية لاسيما في وسط آسيا، وشرقها والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشمال أفريقيا، تقترب بالفعل من تحقيق معدلات قيد دراسي تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان جنوب آسيا وغربها ما تزال تسجل في مجالي التقدم والتحصيل التعليميين مستويات أدنى بكثير من ذلك، وإن كانت معدلات القيد في المدارس، في العديد من البلدان قد عرفت نوعا من التحسن، تبقى معدلات إكمال التعليم منخفضة. كما أن أفريقيا لاسيما بلدانها جنوب الصحراء مازالت متأخرة عن غيرها من المناطق النامية، مما يستدعي ضرورة مضاعفة الجهود للتغلب على

²⁹ - أنظر: تقرير التنمية البشرية للعام 2005/ ص 256.

الظروف المبدئية غير المواتية في المنطقة، من حيث رأس المال البشري³⁰.

هذا، ويمكن التدليل على مدى تراجع مستويات الاستثمار في رأس المال البشري بالدول النامية من خلال الاطلاع على بعض الإحصائيات الخاصة بنسب الإنفاق على البحث والتنمية، مقارنة بما يخصص لنفس الغرض بالدول المتقدمة؛ الواردة في تقرير التنمية البشرية للعام 2005 الصادر عن الأمم المتحدة.

³⁰ - الجمعية العامة للأمم المتحدة/ التقرير السنوي عن الحالة الاجتماعية في العالم 2005/ ص 93.

جدول يوضح نسب الإنفاق على البحث العلمي والتنمية في بعض الدول:

العاملون في الأبحاث والتنمية لكل مليون شخص متوسط الفترة 1990-2003	الإنفاق على الأبحاث والتنمية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي % متوسط الفترة 1997-2002	
بعض الدول المتقدمة		
4526	2.7	- الولايات المتحدة الأمريكية
3487	1.9	- كندا
5085	3.1	- اليابان
3222	2.5	- ألمانيا
3134	2.3	- فرنسا
5171	4.3	- السويد
7431	3.5	- فنلندا
بعض الدول النامية		
25	0.8	- أوغندا
192	0.7	- جنوب إفريقيا
120	0.8	- الهند
73	0.1	- نيكاراغوا
17	0.2	- بوركينا فاسو
633	1.2	- الصين
225	0.1	- بيرو
222	0.4	- فنزويلا
324	1.0	- البرازيل
294	0.7	- ماليزيا
1158	0.5	- بلغاريا
1469	0.6	- بولندا

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير التنمية البشرية للعام 2005/ ص ص 262 إلى 265.

بناءً على ما سبق، وبناءً على نتائج البحوث والدراسات العلمية الكثيرة التي تؤكد على محورية الاستثمار في العنصر البشري كأساس للإنماء³¹،

³¹ - أنظر: إسهامات بيكر وإسهامات مينسر/ راوية حسن/ مرجع سبق ذكره/ ص 70 إلى ص 78. أنظر كذلك: تقرير الحالة الاجتماعية في العالم 2005، وتقرير التنمية البشرية للعام 2005.

وبناء على نماذج النمو ونظريات التنمية الحديث، التي تؤكد جميعها، على أن أهمية الاستثمار في المورد البشري لا تتولد فقط من علاقته المباشرة بالإنتاجية والتكاليف وغيرها من المعايير أو المقاييس الوجدانية الجزئية للعملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة؛ وإنما من خلال علاقته المباشرة أيضا بعامل التكنولوجيا الذي يعتبر وفقا لـ "روبرت صولو"³² أحد أهم عناصر الإنتاج، ومنه علاقته- الاستثمار في العنصر البشري- بقدرة الاقتصاديات المختلفة على استيعاب التكنولوجيا، ثم قدرتها على التجديد والتطوير التكنولوجي، بناء على هذه المعطيات، يتضح طبيعة التحدي الذي يواجه الدول النامية في سبيل إنماء اقتصادياتها، والمتمثل في حتمية التوجه نحو تركيز الجهود على وظائف التكوين والتعليم وأنشطة البحث والتطوير وتخصيصها بما يتماشى وأهميتها الإنمائية من مخصصات الإنفاق العام والخاص على حد سواء.

فقدرة البلدان النامية على إنماء اقتصادياتها والإسراع في ذلك، وإن كانت تتوقف وإلى حد كبير على مدى قدرتها على استيعاب التكنولوجيات، فإن ذلك لا محال يتوقف على مدى كفاءة وأهلية عنصرها البشري بصفة خاصة والمجتمع بأفراده في مستوياتهم وفئاتهم ومجالات تخصصهم المختلفة بصفة عامة، وهو ما يرتبط ارتباطا مباشرا بمقدار ما تخصصه هذه الدول للإنفاق على مواردها البشرية في إطار ما يعرف بالاستثمار البشري.

³² - حصل روبرت صولو على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987، على أعماله التي قام بموجبها بإدخال عامل التقدم التكنولوجي على معادلة النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

سمحت دراستنا لواقع الاقتصاديات النامية من زاوية البحث التي ركزنا عليها في مقالنا هذا، بالوقوف على جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

- بذلت معظم الدول النامية الكثير من الجهد في سبيل إنماء اقتصادياتها، كما اعتمدت الكثير من النظريات والاستراتيجيات والسياسات التنموية، إلا أنها عجزت عن بناء اقتصاديات قوية، ما عدا القليل منها التي تعرف في يومنا بالدول حديثة التصنيع.
- يرتبط فشل الدول النامية في إنماء اقتصادياتها بشكل مباشر بعجزها عن رسملة مواردها الاقتصادية.
- يرتبط نجاح الدول النامية في إنماء اقتصادياتها بجملة من الشروط أسميناها في هذا المقال بمحددات القدرة على الإنماء، والمتمثلة في: الفهم الصحيح لرأس المال، التمليك ورسملة المورد الاقتصادي، الحرية الاقتصادية، والاستثمار في رأس المال البشري.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

- جوزيف استغلنز، ضحايا العولمة، سلسلة الفكر - مكتبة الأسرة 2007.
- حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد الجامعية 2001-2002.
- روبرت صولو، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2003.

- عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، دار الجامعات المصرية.
- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى 1993.
- كارل ماركس، رأس المال- نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الثالث- القسم السابع "تراكم رأس المال".
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية-نظريات، ومياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2007.
- ملتن فريدمان، الراس مال والحرية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، أي النار 1426 ميلادية.
- مالكوم جيلز، مايكل رومر، دوايت بيركنز، ودونالد سنودجراس، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية 1995.
- هرنندو دي سوتو، سر رأس المال- لماذا تقتصر الرأس مالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى 2002.

ثانيا- التقارير:

- الأمم المتحدة- الجمعية العامة، تقرير الحالة الاجتماعية في العالم 2005.
- برنامج المم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005.
- الحرية الاقتصادية في العالم التقرير السنوي 2006.

ثالثا- مواقع على الأنترنت:

- جيرالد أودريسكول، حقوق الملكية: مفتاح التنمية الاقتصادية، مصباح الحرية، www.misbahlhuriyya.org
- صلاح عبد المحسن عجاج، ما التكنولوجيا، www.salahagag.jeeran.com